مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الثاني والثمانون
(ديسمبر 2022)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الثاني والثمانون - ديسمبر 2022

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ عبيـــر عبدالمنعم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحـــدة النشـــر

أ/ رانـدا نـوار وحـــــدة النشـــر

أ/ زينب أحمد وحـــــدة النشـــر

أ/ رشـا عاطف وحـــــدة النشـــر

أ/ أمـل حسـن رئيس وحدة التخطيط والمتـابعة

المحرر الفني

ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني

إســلام أشـــرف وحـــــدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. رباب حسن إبراهيم سليمان

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني — عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق — عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل — عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر — أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد — رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر — كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن — عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي — (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت — أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر – مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة — كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي — عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي — كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره — كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم — كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي — نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز — عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود — رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض — كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر — كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي — كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 82

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**	
1- **مواكب الخزينة الإرسالية واحتفالاتها في مصر إبَّان العصر العثماني (923-1213هـ/1517-1798م)** ..... د. شيرين مصطفى الشافعي	3-52
2- **السياسة الكويتية ومواجهة جائحة كورونا «في ضوء متغيرات النظام الدولي»** ..... د. استقلال دليل العازمي	53-98
3- **المياه كأحد المرتكزات الاقتصادية والسياسية في السياسة الإسرائيلية** ..... د. أحمد جمعة عبد الغني حسن د. رامي علي محمد عاشور	99-130
4- **دور النخبة النسوية في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية (1979م- 2005م)** ..... الباحثة/ أميمة إبراهيم عزت	131-196
5- **تجارة الأسماك وملحقاتها في مصر في العصر العثماني** ..... د. خالد حامد أبو الروس	197-220
• **الدراسات الجغرافية GEOGRAPHICAL STUDIES**	
6- **تقييم استخدام الطاقة الشمسية في دعم شبكة الكهرباء الوطنية لمحافظة بغداد** ..... أ.م.د. علاء محسن شنشول	223-248

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

7- مصطلحا الجيد والرديء في كتب إعراب القرآن الكريم «دراسة تحليلية» **292-251**

الباحث/ إبراهيم محمد نجيب إبراهيم

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMIC STUDIES**

8- **تقدير العلاقة السببية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية في مصر** **346-295**

د. سامح محمد عبد السلام قنديل

د. ممدوح عبد المولى محمد عبد السلام

- **الدراسات الفنية TECHNICAL STUDIES**

9- **التجربة العراقية في صناعة آلة الكمان «رياض الفؤادي أنموذجًا»** **388-349**

م.د. زينب صبحي عبد حسين

10- **التكعيبية بين التحليلية والتركيبية** **418-389**

الباحثة/ سحر عبدالكاظم غانم

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

11- TRACCE ARABE NELLA LETTERATURA TOSCANA: CASI DEL TRECENTO FIO RENTINO **3-28**

Dr. Bahaa Najem Mahmood

تجارة الأسماك وملحقاتها في مصر

في العصر العثماني

FISH AND ITS ACCESSORIES TRADE IN EGYPT IN THE OTTOMAN ERA

د. خالد حامد أبو الروس

مدرس بمعهد الفراعنة العالي للسياحة والفنادق

Dr. Khaled Hamed Abu Al-Rous

Lecturer at the Pharaohs Higher Institute for Tourism and Hotels

k43088288@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يعرض هذا البحث موضوعًا غاية فى الدقة؛ وهو تجارة الأسماك وملحقاتها فى مصر فى العصر العثماني، وتعد تلك الفترة من أشد فترات التاريخ دقة وحساسية، نظرًا إلى نوعية المادة المصدرية التى يعتمد عليها البحث فى المقام الأول؛ ألا وهى المادة الوثائقية الأرشيفية. اعتمد هذا البحث على دفاتر الروزنامة من اسكاليهات" الجمارك "، ودفاتر أموال الخزينة، ودفاتر مقاطعات الاحتساب. إضافة إلى محافظ وسجلات المحاكم الشرعية المختلفة فى القاهرة والأقاليم.

وأظهر البحث نوعيات الأسماك المختلفة، وأهم الصناعات القائمة عليها من تمليح وتجفيف أو القلى الذى يعد الوجبة الشعبية آنذاك. ومدى تفاعل السكان مع تلك التجارة الرائجة، سواء الداخلية من خلال أسواق السمك أم حلقات السماكين والوكالات.

كما تطرق البحث إلى تجارة الأسماك الخارجية" الصادرات– الواردات "، وإقبال بلاد السلطان العثمانى، وبلاد البربر (تونس – الجزائر) على الأسماك المصرية، واستيراد الكافيار من أوروبا وآسيا، وكذلك سن الفيل والبوصير(سم السمك) من شبه الجزيرة العربية والهند. وقد لعبت الموانئ المصرية " الإسكاليهات " دورًا بارزًا سواء على البحر الأحمر أم المتوسط على مستوى الصادرات والواردات وتقدير الرسوم الجمركية المختلفة وضبطها فى دفاتر وسجلات الموانئ.

Abstract :

This research was exposed to a very accurate topic, which is the trade of fish and its accessories in Egypt in the Ottoman era, which is one of the most accurate and sensitive periods in history, given the quality of the source material on which the research depends in the first place, which is the archival documentary material. “Customs” and the books of treasury funds and the books of the counties of calculation, beside the wallets and records of the various Sharia courts in Cairo and the region.

The study showed the different types of fish and the most important industries based on them, such as salting, drying or frying, which was the popular meal at the time, and the extent of the population’s interaction with that popular trade, whether internally through fish markets or fisheries circles and agencies.

The research also touched on the foreign fish trade "exports - imports" and the demand of the Ottoman Sultan and Berber countries (Tunisia - Algeria) for Egyptian fish, or the import of caviar from Europe and Asia, as well as Sin El Fil and Al Busir (fish poison) from the Arabian Peninsula and India. The Egyptian ports, "Al-Iskalia," played a prominent role, whether on the Red Sea or the Mediterranean, at the level of exports and imports, and estimating the various customs duties and controlling them in the books and records of the ports.

مقدمة :

تعد الأسماك مصدرًا مهمًا للبروتين الحيواني اللازم لبناء جسم الإنسان، الأمر الذي جعل الاهتمام بها من أولويات المصريين على مدار العصور التاريخية، فمنذ بواكير الحضارات المصرية المتلاحقة ظهر هذا الاهتمام المصري القديم بصيد الأسماك وتقديسها، واستمر ذلك زمن اليونان والرومان والعصر العربي وما بعده.

وبمرور الوقت تطورت مناحي الحياة المختلفة في العصر الحديث، وشهدت إرهاصات تقدمية في كافة الأنشطة الاقتصادية التي أطالت الحياة والحرف المختلفة العثمانية المعنية بالبحث. وسوف نرى تنوع المصايد، والصناعات القائمة على الأسماك، ومدى الإقبال عليها في الداخل والخارج، وما دور الإدارة العثمانية في ضبط أسعار السلع الغذائية بما فيها الأسماك، وما تقدير الرسوم الجمركية والعوائد المفروضة على الصادرات والواردات والمنتجات السمكية المختلفة.

مصايد الأسماك :

تعددت مصايد الأسماك في مصر سواء المصايد العذبة وعلى رأسها نهر النيل وفروعه والترع والمصارف المنبثقة منه، ومصايد المياه المالحة؛ مثل البحرين الأحمر والمتوسط والبحيرات الشمالية؛ كبحيرات المنزلة وتنيس والبرلس وإدكو. ويكتظ نهر النيل بأنواع مختلفة من الأسماك مثل البوري والبلطي والقشرة والقرموط والبساريا والأنشوجة واللوت والدنيس والجمبري والكابوريا والقروص والبني والراية والبطارخ التي أطلق عليها جون أنتيس لفظ " البتارج – Butargo "؛ حيث كانت لها شهرة عالية في أنحاء حوض شرق البحر المتوسط، وتزن السمكة الواحدة ما بين رطلين إلى أربعة أرطال[1].

حيث يفرغ الصيادون سمك البطارخ المشحون في القوارب في حلقات صغيرة بعد فصله عن أنواع الأسماك الأخرى، وتطرح هذه الحلقات للبيع ؛ فتذكر الوثائق أن المعلم محمد بن نور الدين المعروف بأبي قوره، قد باع للمعلم درغام بن ونس نحو أربعين حلقة سمك بطارخ مملح مقابل 1120 نصف فضة [2].

وكانت سمكة البوري أيضًا مصدرًا للبطارخ من بحيرة المنزلة بقريتي المطرية حيث كانت تمتلك هاتان القريتان نحو نصف القوارب المخصصة لصيد البوري من البحيرة الذي يرسل طازجًا إلى المنصورة [3]. وجاءت تسمية أسماك البوري بهذا الاسم نسبة إلى منطقة "بورا" التي تقع فيما بين تنيس ودمياط، وكان الأمر يختلط كثيرًا على أهالي وصيادي بحيرة المنزلة بين سمكة البوري وسمكة الطوبارة التي كانت تشبه كثيرًا البوري، وجاءت تسمية الأخيرة بهذا الاسم نسبة إلى نفوذ حسن طوبار– أحد قادة المقاومة للحملة الفرنسية بالمنزلة – والذي احتكر الصيد وامتلك العديد من المراكب بالبحيرة، وعمل تحت قيادته أكثر من 55 صيادًا مع عائلاتهم، يسكنون على قمم الجزر التي تجاوز فتحة " الديبة " وفتحة " أم فارج " التي تصل البحيرة بالبحر المتوسط، والبحيرة ذات عمق بسيط يصل إلى حوالي متر، أما من ناحية الفرعين القديمين " التنيسي " و" المنديسي "؛ فكان العمق يتراوح ما بين المترين إلى خمسة أمتار [4]. أما سمك الرعاش؛ فيصل طول السمكة نحو قدمين ونصف، وتكثر بصفة أساسية قرب القاهرة الكبرى، في حين أن سمك الثعابين يوجد في أغلب أنحاء البلاد. على عكس باقي أنواع الأسماك التي تتركز عند مصب النيل عند التقائه بالبحر؛ وهو ما يوفر بيئة مناسبة لغذاء الأسماك وتكاثرها ؛ نقصد رشيد ودمياط، ويبدأ صيد هذه الأسماك في منتصف فصل الربيع؛ أي قبل زيادة النيل بنحو شهرين خاصة قرية بلطيم أهم موقع لصيد الأسماك على بحيرة البرلس؛ حيث نشأت هذه القرية على لسان

رملي يفصل البحيرة عن البحر، بالإضافة إلى أربع عشرة قرية أخرى مجاورة لها على البحيرة يعمل معظم سكانها بحرفة الصيد [5].

ورغم كثرة المصايد البحرية على شواطئ الساحل الشمالي بالبحر المتوسط في رشيد ودمياط والبحيرات الشمالية والأسكندرية [*]، وكذلك مصايد البحر الأحمر بالسويس وغيرها، ولعب نهر النيل وفروعه وما يتفرع منه من ترع، ومصارف، وبحر يوسف، أهم مصدر لصيد الأسماك بمصر. لذا حرصت الإدارة العثمانية دائمًا على مراقبة منسوب النيل؛ حيث كان وفاء النيل عند ستة عشر ذراعًا في موسم الفيضان، وقد عُين موظف مسئول يسمى (أمين قياسة نهر النيل)، ومن أشهر قياسى النيل الشيخ شهاب الدين أحمد بن أبي الرداد في الفترة " 1043 – 1076 هـ / 1633 – 1666 م " هو وعائلته من بعده؛ نقصد عائلة " الرداد " التي كُلفت بالقياس، والبشارة، والمناداة بوفاء النيل [6]. فالنيل هو نبض الحياة ومصدر الخير لمصر؛ فيقول نابليون بونابرت عنه : (ترى النيل بمصر أو رسول الخير، وترى الصحراء بمصر أو رسول الشر حاضرين على الدوام) [7].

حيث يبدأ الوفاء والخير للنيل بداية من شهرى أغسطس وأكتوبر؛ فيكون ارتفاع النيل وعلوه قد قارب الـ (15) ذراعًا حتى نهاية شهر أكتوبر [8]. وتعددت على سطح النيل والبحيرات المالحة الشمالية مراكب صيد الأسماك بأحجام مختلفة؛ مثل مركب السفينة التي قدرت بنحو 600 ريال بوطاقة / أو أقل منه مثل الشختور الصيد الذي قدر بـ 110 ريال، والفلوكة بـ 65 ريال ذهبية [9]. والفلوكة تشبه الزوارق الصغيرة ومركب القنجة، لكن القنجة كانت أشد في السرعة، ولها منظر جميل، وهي بسيطة التركيب، يفضلها الصيادون لخفة حركتها التي تمكنها من ملاحقة طرود الأسماك؛ مثل حالة همام السماك، وجرير السماك، وذريتهما، وهما من أشهر الصيادين بإسنا

ممن امتلكوا العديد من قوارب الصيد [10]. هذه القوارب أو حتى مراكب الصيد صنع معظمها من الأخشاب سواء أكانت محلية مثل خشب السنط الذي أتى من جنوب مصر على ظهر المراكب النيلية إلى مقر جماعة النجارين في المراكب بمصر القديمة [11]، أم كانت تأتي إلى بولاق قادمة من ميناء رشيد على مراكب الرويسا؛ ففي واقعة مشهورة عام 1051 هـ / 1641 م حمل الريس عمران بن يوسف الرشيدي – أحد رؤساء المراكب بالنيل – إلى الحاج مصطفى بن عبد الرحمن الخشاب ببولاق كميات كبيرة من الأخشاب على ظهر مركبه من ثغر رشيد إلى ساحل بولاق [12]. أيضًا تذكر وثائق القرن الثامن عشر الميلادى تلقي بولاق شحنة من أخشاب السنط قدرت بنحو (1340 حمل) من جرجا بصعيد مصر، كان ثمن الحمل الواحد 13 نصف فضة [13].

وكانت بعض أخشاب مراكب صيد الأسماك تأتي من جنوب وغرب أوروبا خاصة فرنسا، ودائمًا كانت تصدر البيورلدات " الأوامر الشريفة " من الإدارة العثمانية بضرورة حمل أخشاب الصنوبر والخرس من الشام والديار الرومية إلى مصر [14].

الصناعات القائمة على الأسماك :

تعددت الصناعات القائمة على حرفة صيد الأسماك وتجارتها؛ مثل تمليح الأسماك وتجفيفها وقليها بالزيت الحار " السمسم "؛ فقد نشأت صناعة تمليح الأسماك في دمياط والبرلس والأسكندرية ورشيد خاصة أسماك البوري بعدما تُصطاد من بحيرة المنزلة يرسل جزء منها طازجًا إلى المنصورة، والجزء المخصص للتمليح يرسل إلى دمياط، ثم يصدر إلى القاهرة وسوريا وباقي موانئ الشرق؛ حيث يقبل على تناوله المسيحيون خلال نوبات الصيام [15]. وجدير بالذكر أن عملية تمليح الأسماك تعتمد في المقام الأول على الملح الناتج من التبخر الطبيعي للمياه المالحة في ملاحات

صغيرة على شواطئ البحر المتوسط في جزيرة الفنار بالأسكندرية أوالساحل الرملي لبحيرة المنزلة، أيضًا ملاحات قلزم السويس بعد أن تُنظف وتُجفف.

أما صناعة تجفيف الأسماك؛ فهي قائمة على بيض السمك " البطارخ " في بلطيم والبرلس ودمياط، وكان صيادو الأسماك في ساحل القصير بالبحر الأحمر يجففون ما يصيدونه ليستخدم في تموين السفن، حيث يشكل بيضه بعد أن يجفف في الشمس نوعًا من الفطائر؛ غذاء لكل سكان سواحل البحر المتوسط [16]. وأما قلي الأسماك بالزيت، فكانت هي الوجبة السائدة لمعظم السكان سواء في السواحل أم في الأماكن الشعبية، وكانت تقلى الأسماك بالزيوت السائدة وقتئذ، حيث انتشرت صناعة الزيوت في دمياط ورشيد والأسكندرية وبولاق، ويستخرج من بذور الخس والقرطم واللفت والكتان والسمسم، وتطحن هذه البذور داخل معاصر الزيت تحت حجرين من الصوان، أما زيت السمسم؛ فقد أطلق عليه زيت السيرج نسبة الى " السيرجة " المعدة لعصر زيت السمسم وهو الزيت المفضل لقلي السمك رغم أنه كان طعامًا للأغنياء، وقد كانت لهم طائفة خاصة بهم تسمى طائفة السيرجانية والمعصرانية والزياتية[17].

وكانت طائفة السماكين تلتزم بأوامر وقرارات ناظر الحسبة سواء في الأسعار أم نوع الزيوت التي يستخدمونها في قلي الأسماك، خاصة في الأوقات التي تحدث فيها اضطرابات في الأسعار؛ فيقوم المحتسب بدوره في ضبط الأسعار لمنع الغلاء في الأسواق وبين طوائف الحرف المختلفة بما فيهم طائفة السماكين وشيخهم؛ ففي واقعة شهيرة في مستهل القرن السادس عشر، وبالتحديد في ذي القعدة عام 924 هـ / 1517 م زمن المحتسب الزيني بركات بن موسى، ووقتها كان بالحجاز (أميرًا للحجاج)؛ فعين الوالي نائبًا عنه عبد العظيم الصيرفي إلى حين عودة الزيني بركات، فارتفعت الأسعار وعمّ الغلاء أرجاء البلاد، فلاحق الصيرفي التجار، وتوعد الزياتين

بالحبس والشنق، ووضع تسعيرة لكل السلع، وكانت مناسبة لعامة الناس، وأمر السماكين (بأن يقلوا السمك بالسيرج دائمًا، وفرض على المعصرانيين أن لا يضعوا الزيت الحلو أبدًا لغلو ثمنه...) [18].

التجارة الداخلية للأسماك (الأسواق – الوكالات – الحلقات) :

الأسواق : من المنشآت الاقتصادية المهمة التي تمارس فيها مختلف العمليات التجارية بصورة كبيرة، وهي دائمًا غير مسقوفة (كشف سماوي) – على حد تعبير المصادر – ويذكر أندريه ريمون أن هناك ثمة تقليدية تميز أسواق المدن الإسلامية، وهي ظاهرة التخصص المهني الشديد [19] أو ظاهرة التخصص في الأسواق، أو الأسواق المتخصصة؛ مثل سوق العطارين، وسوق الفحامين، وسوق الوراقين، لذلك وجدت أسواق متخصصة للأسماك داخل القاهرة، وخارجها بالأقاليم. فتذكر الوثائق وجود سوق للسمك قرب خط الأزبكية [20]. والكثير من أسواق القاهرة سواء الأسواق الموسمية، أم الأسواق الدائمة. إذ يبلغ مجموعها نحو 56 سوقًا بالقاهرة وحدها؛ مثل: سوق العصر، وسوق السلاح، وسوق المغاربة، أما سوق مسكة التي تنعقد في يوم الجمعة؛ فكانت تباع فيه جميع السلع، ويؤكد جومار أثناء زيارته لمعظم هذه الأسواق توافر الأسماك بها سواء السمك النيلي أوسمك البحرين (المتوسط والأحمر)، بل ذكر ثلاث أسواق قرب سوق السلاح، وسوق أخرى كاملة للأسماك فقط في بولاق [21]. أيضًا ذكرت الوثائق ثلاث أسواق كبرى للأسماك بمنطقة مصر القديمة أولها سوق دار النحاس؛ وهو أكبرها بوسط الحي، وسوق حمام جمدار قرب جامع عمرو بن العاص، وسوق فم الخليج، وقد اكتظت هذه الأسواق بالسلع والبضائع المختلفة بجانب الأسماك [22].

أما أسواق الأقاليم سواء في الوجهين البحري أم القبلي؛ فقد انتشرت أيضًا أسواق السمك. ففي الوجه البحري خاصة بالثغور؛ مثل رشيد ودمياط والأسكندرية التي اكتظت أسواقها بالأسماك المالحة والمجففة [23]. وفي الوجه القبلي انتشرت الأسواق في معظم مدن الصعيد بأسيوط وسوق البياعة؛ وهو أكبر أسواق إسنا بوسط المدينة، وقد خضعت هذه الأسواق إلى إشراف المحتسب – كما سبق الذكر – حتى إذا ثقلت عليه الأعباء تولى إدارة السوق رجل آخر تحت إشراف المحتسب أطلق عليه " شيخ السوق " الذي اشترط فيه الحسب والنسب والخبرة بأمور البيع والشراء والمقاييس والمكاييل والموازين، ونظرًا إلى دقة وحساسية وظيفة شيخ السوق؛ فقد كان تعيينه يتم وفقًا لبيورلدات " أوامر " من الوالي شخصيًا [24].

وكانت معظم أسواق الوجه القبلي تعقد يوم الأحد، تحت إشراف المحتسب أو شيخ السوق – كما سبق ذكره – لضبط السوق، ومنع الغش أو الاستغلال ومراقبة الموازين والمكاييل، وفض أي منازعات قد تنشب بين الأهالي نتيجة أحقاد دفينة مستغلة تدفع الناس لتظهر على السطح. فتؤكد حجة تصالح بين أهالي النمسة والميساوية – من قري مدينة إسنا بصعيد مصر – في 27 رجب 1170 هـ / 1756 م التي حررها عليهم قاضي إسنا بمساعدة كل من شيخ العرب همام والملتزمين في ناحيتي النمسة والميساوية، بأنهم طالما ارتضوا الصلح، ونبذ العنف، والقتل المستحكم بينهم، يلزمون الهدوء يوم السوق، أي يوم الأحد، فيقضي كل فرد مصالحه دون المساس بالآخرين، وإلا يقع اللوم على الملتزمين في تلك النواحي [25].

الوكالات التجارية : كانت قديمًا تسمى فندق ثم قيسارية ثم خان وأخيرًا وكالة، والتي تضم العديد من الحواصل (مخازن) يخزنون السلع والبضائع الخاصة بهم؛ مثل وكالة السمك المملح (السردين والفسيخ) في بولاق، وهي من أكبر وكالات

الأسماك بالقاهرة وضواحيهما [25]. تأتي إليها الأسماك من دمياط والبرلس، ووكالة البرديني بشاطئ النيل بجوار تكية الينكجرية بخط فم الخليج وكانت تسمى أيضًا (وكالة البرابرة) وتعد من الوكالات الكبرى؛ إذ تضم العديد من الحواصل (المخازن) والطبقات والأروقة والمنافع والمرافق [26]. إضافة إلى أنها تمتلك أراضي تجاورها مما جعلها عظيمة الاتساع، فبيعت أجزاء من هذه الأراضي عام 1070 هـ / 1660 م، قدرت بنحو 12 سهمًا مقابل 30 قرشًا من الفضة [27]. أما وكالة الزيت المخصص لقلي السمك – كما سبق الذكر –؛ فهي تنسب الى السلطان المملوكي برقوق (784 هـ –801 هـ / 1378–1395 م)، فقد جعل الوزراء والأمراء تخزين بضاعتهم فيها من حبوب وحلقات السمك المملح، وكانت عليفة ثيران السواقي السلطانية تخرج من حبوب وكالة الزيت عن طريق طائفة الكيالين الذين يقدرون الأوزان اللازمة داخل الوكالة بمعرفة بوابها [28].

حلقات السمك : تذكر الوثائق العديد من حلقات السمك تحت مسميين؛ الحلقات الخشبية أو المعدنية التي توضع فيها الأسماك بعد فصل كل نوعٍ على حدة قبل طرحه للبيع – كما سبق الذكر – أو حلقات تشبه مزادًا علنيًا أو سويقة مخصصة لبيع السمك؛ مثل الحلقة الضخمة للسماكين بخط حمام جمدار قرب جامع المعز لدين الله وتكية مصر القديمة [29]. وانتشرت حلقات الأسماك في منطقتي بولاق ومصر القديمة بوصفهما منفذين وميناءين للسمك النيلي، وقد فرض عليهما التزام وعوائد مشتركة تحت التزام وتحدث شخص واحد، فيذكر أن المعلم سليم بن عبد الدايم بن سلام كان متحدثًا على حلقتي السمك بمصر القديمة وبولاق منذ عام 1018 هـ / 1609 م [30]. ثم جاء من بعده ابنه الحاج عسيلي وبدأ التزامه على نفس حلقتي السمك منذ عام 1046 هـ / 1635 م [31].

يذكر أن المعلم عبد الكريم بن سنجر الدوحى كان يمتلك العديد من قوارب الصيد، يعمل عليها الكثير من الصيادين، قد دفع ما عليه وهو ستة آلاف من العملات الجدد النحاس كالتزام لجهة حلقة السمك ومتحدثها المعلم سليم بن عبد الدايم فى عام 1025هـ / 1614 م [32]. أما الرسوم المقررة على وكالة السمك المملح " السردين والفسيخ " فى بولاق؛ فقدرت بنحو 312 مدينى، وعلى السمك المملح القادم من دمياط ورشيد إلى مصر القديمة 20 قرشًا للبالة، و10% على السمك الجاف. ويحق لصاحب الوكالة بعد دفع الميرى للخزينة تحصيل رسوم بسيطة يدفعها له تجار السمك [33]. أما الصيد فى بحيرة دمياط (المنزلة)؛ فهو احتكار كامل يدفع الملتزم لخزانة السلطان ميرى قدره 783و44 مدينى، كذلك مراكب الصيد النيلية تدفع للملتزم 100 مدينى [34]. وكان أمين البحرين يشرف إشرافًا كاملًا على حركة سير مراكب الصيد وغيرها، فلا يمكن لأى مركب أو حتى قارب صغير، تبحر إلا بعد الحصول على التراخيص الخاصة بذلك من أمين البحرين أو من ينوب عنه[35].

أيضًا كان يجمع من الصيادين بعض " العوايد" أو الرسوم الخاصة المفروضة عليهم، مثلما قام النورى على بن عبد الله كتخذا عامل البحرين بساحل مصر القديمة عام 1079 هـ/ 1664 م بجمع " عوايد التعريف لجهة عامل البحرين " من بعض الأفراد بالساحل المذكور؛ ونخص بالذكر منهم الحاج على بن جعفر الأكرادى وسليمان القواس من رويسا بحر النيل [36].

وكان يعاون أمين البحرين جماعة المعرفين، الذين يسددون الضرائب إلى أمين البحرين فى جهات التزامهم، وقد حققوا أرباحًا طائلة تمثلت فى الفارق بين ما كان عليهم تأديته إلى أمين البحرين بوصفه الملتزم الأصلى، وما كانوا يحصلونه من ضرائب وعوائد بصفه رسمية وغير رسمية، وظل الأمر على هذا المنوال حتى

نهاية القرن السابع عشر [37]. وتؤكد الوثائق أنهم امتلكوا الكثير من العقارات؛ كالمقاهى والمنازل بخط حمام جمدار قرب جامع عمرو بن العاص بساحل نيل مصر القديمة[38].

التجارة الخارجيه للأسماك " الصادرات –الواردات " :

مثلما شهدت الثروة السمكية رواجًا تجاريًا على الصعيد الداخلى، كان أيضًا هناك حراكًا تجاريًا ملموسًا لهذه الثروة والمنتجات السمكية والصناعات القائمة عليها، على الصعيد الخارجى بشقية سواء الصادرات أو الواردات، وما يقابلها من عوايد ورسوم جمركية بموانى الصادر والوارد، وهو سؤال قد طرح فى بداية هذا البحث عن كيفية تقدير الرسوم الجمركية على حسب نوع السلعة وكميتها.

الصادرات : وقد تمثلت فى السمك المملح والسمك المجفف، وسن السمك وثمرة البوصير (سم السمك). حيث كان يخرج سن السمك إلى سنار ودارفور بالسودان من جمرك مصر القديمة بعد ما يدفع الرسوم التى قدرت ب 24 مدينى لحمولة الجمل [39]. فى حين أن سن السمك المصدر إلى ولايات السلطان وبلاد البربر كان يدفع رسومًا فى جمرك الإسكندرية قدر بنحو330 مدينى للقنطار، أما الأسماك المملحة والمجففة؛ فتدفع رسومًا 41 مدينى للبرميل الكبير و8 مدينى للبرميل الصغير [40]. لكن فى جمرك رشيد اختلفت الرسوم عن جمركى مصر القديمة والإسكندرية فكل جوال سن السمك عليه 45 مدينى، ولا يعنى ذلك أن الغرض من إنشاء جمرك رشيد هو تقرير رسوم جديدة، بل كان الهدف منه هو التحقق مما إذا كانت ترتكب عمليات خداع أو تدليس فى جمركى بولاق ومصر القديمة (كانوا جمركًا واحدًا) والإسكندرية بوجه خاص، حيث إن رجال جمارك بولاق ومصر القديمة والإسكندرية، والسويس أيضًا قد اكتسبوا ميزات من

وظائفهم بحصولهم من الباشا على الفرمان الذى اعترف لهم بالمراكز التى يشغلونها والذى أخضعهم لدفع الميرى : فكان جمركا مصر القديمة وبولاق يدفعان 2.8 مدينى، وجمرك الإسكندرية كان يدفع 27.4 مدينى، أما جمرك السويس، فكان رجاله المقيمون بالقاهرة يدفعون 163.433 مدينى، وكان رجاله المقيمون بالسويس يدفعون 410 مدينى [41]. أما الرسوم أو الأموال الأميرية التى تحصَل لصالح الجمارك بموجب قانون نامه مصر، فتسجل فى دفاتر مختومة، وترسل إلى مجلس القاضى بعلم ناظر وأمين الجمرك، ويأخذ الأمين صورة منه ليعامل التجار على ضوئه بموجب القانون ويحفظها حتى لا تختلس الأموال السلطانية أو تخفى[42].

وكانت عوائد الجمارك " الإسكاليهات " تنفق فى عدة أمور والتى يشار إليها " بقلم المحاسبة " وهى المرتبات " السالينات. التى تخرج لموظفى الجمرك والسواقى السلطانية والعلماء والمشايخ وكسوة الأيتام، حيث خرجت من جمرك بولاق ومصر القديمة لتنظيف المقياس بروضة مصر القديمة 1000 باره بجانب 350 باره للمقرئين والمراقبين لقياس النيل، وعلف ثيران السواقى السلطانية 10000 باره، وكسوة الأيتام 250 باره [43]). هذه الإيرادات التى سجلها جمرك مصر القديمة، وبولاق من البضائع والسلع الواردة إليه من الوجهين القبلى والبحرى خاصة أسماك رشيد ودمياط والمنزلة. كما سبق الذكر – ؛ فقد سجل عام 1088 هـ /1677 م نحو 3667 باره [44]، ثم ارتفع الجمرك بطريقه كبيرة بعد ست سنوات؛ ليسجل نحو 567260 باره واستمر هذا الارتفاع على المعدل نفسه حتى عام 1105 هـ / 1693 م [45].

أما جمرك الإسكندرية؛ فقد تعددت إيراداته بشكلٍ كبير، حيث كان يتلقى ميناء الإسكندرية منتجات الوجهين القبلى والبحرى بوصفه أهم محطة تجارية فى

مصر، ومنفذًا مهمًا على البحر المتوسط للصادرات والواردات على حدٍ سواء، سيستقبل جميع أنواع الأسماك من مينائى مصر القديمة وبولاق، ورشيد ودمياط والمنزلة والمنصورة وأسماك بحيرة إدكو، وتصدر إلى أوروبا؛ فقد سجل جمرك الإسكندرية، ودفاتر مقاطعه الاحتساب به مع بولاق وتوابعها نحو 695809 باره فى عام 1093 هـ / 1683 م [46]. وهى نسبة مرتفعة تشير إلى المكانة التجارية الكبرى لميناء الإسكندرية فى تجارة الصادرات والواردات بجميع أنواعها وليست الأسماك فقط.

الواردات : وتشمل بيض السمك " الكافيار " وسمك مملح ومجفف، وسن السمك، والبوصير" ثمرة سم السمك ". هذه الواردات كانت تأتى من بلاد السلطان وأوروبا وآسيا وبلاد البربر خاصة الكافيار والأسماك المملحة والمجففة إلى ميناء الإسكندرية 10% على كافيار بلاد السلطان، و12% على كافيار أوروبا وآسيا وبلاد البربر فى ميناء دمياط، ويشتريه التجار المصريون من الميناء مقابل 30 مدينى للبرميل الواحد، أما الأسماك المجففة والمملحة؛ فزادت الرسوم الجمركية عليها قليلًا فى الإسكندرية نحو 11%، لكنّ التجار المصريين حصلوا عليها بثمن غالٍ " 60 مدينى للبرميل " [47].

أما سن السمك والبوصير، فيستوردان من شبه الجزيرة العربية والهند إلى ميناء السويس على البحر الأحمر، والحقيقة أن ميناء الطور كان الميناء الرئيس للحركة التجارية مع الجزيرة العربية والهند حتى عام 951هـ / 1543 م؛ عندما أصدر السلطان سليمان القانونى (926–974هـ إلى 1520–1566م) أوامره بنقل النشاط التجارى من الطور إلى السويس فى أعقاب مهاجمة استيفان داجاما للطور فى أبريل 1541 م [48]. لكن لا يعنى ذلك إهمال الميناء كليًا. فقد ذكر الرحالة أوفنجتون Ovington الذى زار ميناء الطور Toar عام 1689 م – أن القوافل العائدة من مكة

إلى مصر تأتى إليه للتزود بالماء، ثم تأتى إلى المحطة الأساسية لتجارة العاصمة مع بلاد الحجاز يعنى ميناء السويس الذى يدار بواسطة القاهرة الكبرى التى تبعد عنه بنحو 50 أو 60ميلًا [49].

وكانت البضائع ومنتجات الأسماك خاصة سن السمك والبوصير تنقل من مكة وجدة إلى السويس ومنها إلى مصر القديمة وبولاق فى أغلب الأوقات على ظهور الجمال، فيذكر أن بعض الجمالة بمصر القديمة يسافرون بجمالهم لمصالح بعض التجار إلى مدن الحجاز لنقل هذه البضائع نظير أجر معلوم. حيث سافر ياسين بن سعد الدين الدخميسى بفم الخليج عام 1077 هـ / 1667 م مع الحاج عياد بن عمر الجيزى إلى بندر مكة وجدة لنقل هذه البضائع على ظهور جماله مقابل 12 قرشًا أجره حمل ثلاثة جمال فقط [50]. وتتوقف فى جمرك السويس لسداد الرسوم الجمركية التى تختلف من سلعة إلى أخرى؛ حيث يدفع 66 مدينى لقنطار البوصير (ثمرة سم السمك)، فى حين قدر لكل أردب سن السمك 26 مدينى [51].

هذا الرواج التجارى الملحوظ فى البحر الأحمر جاء نتيجة قدرة الأسطول العثمانى بقيادة سنان باشا الذى استطاع هزيمة الأسطول البرتغالى أمام شواطئ مصوع، وبنوا القلاع، وطردوا البرتغاليين نهائيًا من المنطقة منذ عام 1557 م، واستقرت السيطرة العثمانية على طول شواطئ البحر الأحمر الأفريقية. وبذلك استطاع العثمانيون أن يعرقلوا حصار البرتغاليين للطرق القديمة، وحلت الأساطيل الإنجليزية والهولندية محل الأسطول البرتغالى [52] وكان نجاح العثمانيين فى إحكام قبضتهم على تجارة البحر الأحمر ومدنه، مع وجود المنافسة التجارية بين كل من الإنجليز والهولنديين وكذلك الفرنسيين، واهتمام هذه القوى بتجارة مصر. كل ذلك كان له أثر بالغ فى إثراء ونشاط تجارة مصر فى المنطقة خلال العصر العثماني.

الخاتمة

وهكذا رأينا كيف شكلت الأسماك فى الفترة العثمانية جانبًا من الثروة الحيوانية ومصدرًا مهمًا للعديد من الصناعات والمنتجات السمكية ذات المصدر البروتينى لغذاء الإنسان، لذلك اكتظت الأسواق الداخلية والخارجية بها، ولقت رواجًا تجاريًا مهمًا، شكلت من خلاله نشاطًا اقتصاديًا ملموسًا سواء على مستوى الصادرات والواردات مع بلدان أوروبا والبحر المتوسط، أم الجزيرة العربية والهند من خلال تجارة البحر الأحمر، وكذلك نشطت الحركة التجارية فى الموانئ " الثغور " المصرية على البحرين الأحمر والمتوسط وعلى رأسهم ميناء الإسكندرية والسويس اللذان نالا رسومًا جمركية ودخلًا وفيرًا من تجارة الأسماك سواء الداخلية أم الخارجية.

كما أكد البحث نتيجةً مهمة تخص ميناء ومدينة الطور بوصفها محطة تجارية مهمة على البحر الأحمر لا زالت تعج بالبضائع، ولم تكن كمًا مهملًا بسبب ازدهار ميناء السويس. هذا الازدهار الذى جاء نتيجة طبيعية لسيطرة العثمانيين على تجارة البحر الأحمر، وتمكين تجارة الأسماك وغيرها من السلع والبضائع الرائجة بين مصر وبلدان البحر الأحمر والهند، أن تقوى فى وجه الإمبرالية الأوروبية الوليدة فى المنطقة.

الهوامش

(1) جون انتيس : مذكرات رحالة عن المصريين في القرن الثامن عشر، ترجمة سيد الناصري، المجلس الأعلى للثقافة، 1997 م، ص 110.

(2) سجلات محكمة الدشت 118 لسنة 1011 هـ / 1600 م، ص 730.

(3) جيرار : وصف مصر، ج 4، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الاسرة 2002 م، ص 211.

(4) احمد طوبار : حكاية حسن طوبار، الهيئة العامة لقصور الثقافة 2013 م، ص 36، ص 49.

(5) جيرار : المصدر السابق، ص 210، وهناك سمكة يوسف، يتم صيدها من بحر يوسف بالفيوم، ويذكر أن بالقاهرة بركة تسمى بركة الغسال ماؤها رائق عذب فاتخذها الناس مكانًا لغسل جميع الاشياء القذرة لسكان القاهرة، فياتى الصيادون من الفيوم بسمكة يوسف إلى القاهرة، واسماكهم فى حالة تعفن شديد، لا يستطيع الإنسان أن يقترب منها لشدة رائحتها الكريهة، وحينما تغسل واحدة واحدة فى هذه البركة نقصد بركة الغسال، فيصير هذا السمك الميت طازجًا حسن الرائحة، وهو سمك ملون حسن الطعم، كذلك اسماك بركة الدباغين بحى عابدين بك ذات طعم يفوق الخيال. انظر أوليا جلبى : سياحتنامة، ترجمة محمد عونى، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2003 م، ص 376.

(*) ويؤكد البغدادي في رحلته على كثرة وتنوع الاسماك بمصر خاصة عند التقاء النيل مع البحر المالح فيقول ((وتتعدد اصنافها واشكالها والوانها، ومنها الصنف المسمى ثعبان الماء وهي سمكة كالحية سوداء، طولها ما بين ذراع الى ثلاثة اذرع... وسمكة السرب تصاد من بحر الاسكندرية وسمكة الترسه وهي سلحفاة عظيمة وزنها نحو اربعة قناطير – انظر: عبد اللطيف البغدادي : رحلة عبد اللطيف البغدادي في مصر، تقديم : عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، 1998 م، ص 88

(6) مصر القديمة : س 101، م 305، ص 113.

(7) إميل لودفغ : النيل حياة نهر، ترجمة عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000 م، ص 720.

(8) Henr DeheRain : Histoire de la Nation Egyptienne , 1931 p 151

حيث كانت تقام الحفلات ليلة فيضان النيل وكسر الخليج وتتجمع المراكب في النيل للمشاركة في حفلة وفاء النيل حتى تغطي السفن قصر السبتية وبولاق وقصر العيني ومصر القديمة، ويحضرها نحو عشرون اميرًا من امراء مصر وأخوات البلوكات السبع وامراء الجراكسة – انظر : اوليا جلبى : المصدر السابق، ص 415.

(9) محكمة إسنا : س 35، م 147، ص 56 – كذلك محكمة إسنا : س 47، م 116، ص 43.

(10) محافظ قنا وإسنا : محفظة رقم (1) حجة 39 بتاريخ 1129 هـ /1715 م – كذلك انظر : درويش النخيلي : السفن الاسلامية على حروف المعجم، جامعة الاسكندرية، 1974 م، ص 74.

(11) محكمة مصر القديمة : س 84، م 327، ص 175 لسنة 934 هـ / 1528 م.

(12) محكمة بولاق : س 42، م 766، ص 55.

(13) محافظ الدشت : محفظة 219، ص 568، حجة بتاريخ 16 رجب 1107 هـ / 1703 م.

(14) محكمة الاسكندرية : س 149، م 40، ص 15 لسنة 1058 هـ / 1648 م – كذلك انظر: نيفين مصطفى حسن : رشيد في العصر العثماني، دار الثقافة، 1999 م، ص 85.

(15) جيرار : المصدر السابق، ص 211.

(16) جيرار : المصدر السابق، ص 211 – كذلك انظر : عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1995 م، ص 348.

(17) محكمة إسنا : س 34، م 140، ص 63.

(18) محمد بن اياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج 5، تحقيق: محمد مصطفى، ط 2، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، 1961، ص 82.

وذكر ابن اياس ايضًا ان والي مصر خاير بك من الولاة الذين يفضلون أكل السمك المقلي، فيروي انه خرج وعساكره في رحلة للتنزه على شواطئ النيل قرب الروضة في 11 شوال 923 هـ / 1517 م، وحضر بين يديه مجموعة من الصيادين ومعهم كميات كبيرة من الاسماك فقام الطهاة (قلايون السمك) بقلي هذه الاسماك فطعم خاير بك وعساكره الذين بصحبته. انظر : ابن اياس : المصدر السابق، ص 216

(19) اندريه ريمون : المدن العربية الكبرى، ترجمة لطيف فرج – دار الفكر للدراسات والنشر، ط1، 1994 م، ص 180.

(20) محكمة البرمشية : س 714، م 691، ص 253.

(21) جومار : وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، ترجمة ايمن فؤاد سيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988 م، ص ص 279–296–356.

(22) محكمة مصر القديمة : س 98، م 2079، ص 545 – كذلك سجلات محاكم الدشت: سجل 124 لسنة 1015 هـ / 1603 م، ص 260.

(23) استيف : وصف مصر، ج 5 ترجمة زهير الشايب، مكتبة الاسرة، 2002 م، ص 158.

(24) سجلات محاكم الدشت : س 141، لسنة 1030 هـ / 1620 م، ص 38 وكان يعاون شيخ السوق مجموعة من الكيالين والوزانين والقبانية والدلالين، فكان لكل سوق اثنين من الدلالين احداهما تركيًا والآخر مصريًا، ولا تتم عملية البيع او الشراء في الاسواق الا عن طريق دلال يحصل بعد اتمام العملية على رسوم الدلاله – انظر : حسين افندي الروزنامجي : ترتيب الديار المصرية، مجلة كلية الاداب، مجلد 4، ج 2، 1936 م، ص 57.

(25) استيف : المصدر السابق، ص 200.

(26) دشت 149 لسنة 1041 هـ / 1631 م، ص 167.

(27) محكمة مصر القديمة : س 102، م 672، ص 261.

(28) سجلات محاكم الدشت : سجل 166 لسنة 1057 هـ / 1647 م، ص 3 – أيضًا : محكمة مصر القديمة : س 101، م 141، ص 54.

(29) محكمة مصر القديمة : س 101، م 319، ص 118.

(30) محكمة مصر القديمة : س 98، م 358، ص 99.

(31) سجلات محاكم الدشت : سجل 154 لسنة 1046 هـ / 1635 م، ص 468.

(32) محكمه البرمشية : س 710، م 251، ص 50

(33) استيف : المصدر السابق، ص 193– 203

(34) نفسه : ص 203

(35) عبد الحميد حامد سليمان : المرجع السابق، ص 105

(36) محكمة مصر القديمة : س 103،م 1003،ص 369 – كذلك انظر محكمة بولاق : س57، م40، ص17

(37) عبد الحميد حامد سليمان : الملاحة النيلية فى مصر العثمانية، الهيئه المصرية العامه للكتاب، سلسله تاريخ المصريين 176،2000م،ص116

(38) محكمة مصر القديمة :س 102،م 652، ص 252

(39) إستيف : المصدر السابق، ص 150

(40) نفسه : ص ص 155 – 158

(41) إستيف : المصدر السابق، ص ص 170 – 171

(42) قانون نامه مصر : " أصدره السلطان القانونى لحكم مصر " أحمد فؤاد متولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986 م،ص 53.

(43) دفاتر الروزنامه : دفتر مال وارد إلى الخزينة العامرة من أقلام محاسبة سنه 1111 هـ /1799 م، عين 29، مخزن تركى 1، رقم الحفظ 9، مسلسل 2111.

(44) دفتر أصول مال جمارك ومقاطعات ومال اسكله ومقاطعات قلم شهر در واجب 1088هـ، مخزن تركى 1، رقم الحفظ النوعى 2، مسلسل عمومى 4140

45– دفتر أصول مال أسكله ومقاطعات، عين 53، مخزن تركى 1، رقم الحفظ 7، عمومى 4145.

(46) دفتر مقاطعة إحتساب باب الأوجاقات بإسكندرية وبولاق وتوابعها، عين 17،مخزن تركى 1، رقم الحفظ النوعى 10، مسلسل عمومى 5253.

(47) إستيف : المصدر السابق، ص ص 140 – 142.

(48) عبد القادر بن محمد الجزيرى : درر الفؤائد المنظمه فى أخبار الحاج وطريق مكة المكرمة. مخطوط بدار الكتب القومية، تاريخ رقم 1570 ميكروفيلم 35749، ص 44 – وقد زار الرحاله

الفرنسى pitts مدينة الطور عام 1685 م، وقال أنها مدينة صغيرة كانت بها بعض الإصلاحات، وميناؤها المهم يمر عبره المسافرون، والسفر يكون بمحاذاة حافة الجبل الذى يبعد عن ساحل البحر بنحو 6أو 7 أميال : أنظر : Joseph Pitts : voyage de 1685 Aete imprime en 1981 francais. p 142

(49) John- Ovington : voyage de 1689- Aete in prime en , 1981 francais. pp154-175 .

(50) محكمة مصر القديمة : س 103، م 497، ص198

(51) إستيف: المصدر السابق، ص 148

قائمة المصادر والمراجع

أولًا : الوثائق غير المنشورة

أ- دفاتر الروزنامه :

1) دفتر أصول مال جمارك ومقاطعات ومال أسكله ومقاطعات قلم شهر در واجب 1088هـ / 1677 م، مخزن تركى 1، رقم الحفظ النوعى2، مسلسل عمومى 4140.
2) دفتر أصول مال أسكله ومقاطعات، عين 53، مخزن تركى 1، رقم الحفظ 7،عمومى 4145.
3) دفتر مال وارد إلى الخزينة العامرة من أقلام محاسبة سنة 1111هـ / 1799 م، عين 29، مخزن تركى 1، رقم الحفظ 9 مسلسل 2111.
4) دفتر مقاطعة إحتساب باب الأوجاقات بإسكندرية وبولاق وتوابعها، عين 17،مخزن تركى 1، رقم الحفظ النوعى 10 مسلسل عمومى 5253.

ب – محافظ وسجلات المحاكم الشرعية :

1) محافظ قنا وإسنا : محفظة رقم (1) حجة 39 بتاريخ 1129هـ / 1715 م.
2) محكمة بولاق: سجل 42 – سجل 57.
3) محكمة مصر القديمة : سجل 88 – سجل 98 – سجل 101 – سجل 102 – سجل 103.
4) محكمة إسنا : سجل 34– سجل 35 – سجل 47.
5) محكمة البرمشية :سجل 710 – سجل 714.
6) محكمة الإسكندرية : سجل 149.
7) محكمة ومحافظ الدشت : سجل 124 – سجل 141 – سجل 149 – سجل154 – سجل 166 – محفظة 219.

ثانيًا : الوثائق المنشورة :-

– قانون نامة مصر : ترجمة أحمد فؤاد متولى، مكتبة الأنجلو المصرية، 1986 م.

ثالثًا : المخطوطات :-

– عبد القادر محمد الجزيرى : درر الفؤائد المنظمة فى أخبار الحاج وطريق مكة المكرمة، دار الكتب، تاريخ 1570، ميكروفيلم 35749.

رابعًا : المصادر العربية والمعربة :-

1– ابن إياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ص 5، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، 1961 م.
2– إستيف : النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية –وصف مصر – ص 5،ط 1، مكتبة الأسرة 2002 م.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 82
December 2022

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-eighth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233